التنمية الاجتماعية للأكراد وانعكاساتها على الأمن القومي في تركيا
Social development of the Kurds and its implications on national security in Turkey

ط/د .أمينة قصراوي[1،*]
[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

تاريخ الاستلام :-2022-03-01 ؛ تاريخ المراجعة : 2022-03-16 ؛ تاريخ القبول : 2022-06-01

ملخص :

تحلل هذه المقالة الجهود السياسية التركية لتحقيق مقاربة متطورة للمنطقة الاجتماعية للعرقية الكردية في جنوب شرق تركيا من أجل ضمان أمنها القومي داخليًا وخارجيًا. وتنطوي الخطة على تتبع مختلف المراحل التي نالت منها هذه الإثنية هويتها ومكاسبها السياسية والاجتماعية من خلال قياس بعض مؤشرات التنمية الاجتماعية، ومعالجة وسائل سياسة التنمية الاجتماعية والمشاريع المختلفة التي تحققت في المنطقة. ونتيجة لذلك، يتمحور الإشكال الرئيسي لهذه المقالة حول إظهار العلاقة القوية بين متغيرات التنمية الاجتماعية والأمن والتي تمثل، في الواقع، البديل الاستراتيجي لحكومة حزب العدالة والتنمية، على غرار الحكومات السابقة، للتعامل مع هذه الإثنية داخل النسيج الوطني التركي؛ وهو أيضا الأمر الذي يثبته انتهاج تركيا لنفس المقاربة في التعامل مع المناطق الكردية الخارجية الحدودية في دول الجوار الجغرافي.

الكلمات المفتاح : التنمية الاجتماعية، الأمن القومي التركي، السياسة التركية.

Abstract :

This article analyzes the Turkish political efforts to achieve a developing approach to the social area of the Kurdish ethnicity in southeastern Turkey in order to ensure its national security internally and externally. The plan entails tracing the various stages from which this ethnicity obtained its identity and its political and social gains by measuring some social development indicators and addressing the means of social development policy and the various projects achieved in the region. Thus, This article main focus is to demonstrate the strong relationship between the variables of social development and security, which, in fact, represented the strategic alternative for the Justice and Development Party's government, similar to previous governments, to deal with this ethnicity's respective issues within the Turkish national fabric; the same approach was adopted by Turkey in dealing with the external Kurdish border areasin neighboring countries.

Keywords : social development, Turkish national security, Turkish politics .

* قصراوي أمينة، باحثة في طور الدكتوراه .

I- تمهيد :

يمثل الأكراد أكبر إثنية في منطقة الشرق الأوسط، وتعد تركيا أكبر بلد حاضن للمجموعة الكردية ذات الامتدادات الإقليمية في دول الجوار، كما يرتبط تطور القضية الكردية التركية بالواقع المعيشي والاجتماعي والاقتصادي المتدني الذي أفرز سلوكا كرديا عنيفا ضد الحكومات التركية المتعاقبة، وجعل منطقة شرق جنوبها الكردية غير أمنة وتهدد بدورها الأمن القومي التركي داخليا، وتلقي بضلالها على إمتدادتها الإقليمية داخل دول الجوار الجغرافي التركي (سوريا – العراق - إيران).

هذا الوضع المزري جعل الحكومات التركية على اختلاف أطيافها ومراحلها تتعامل مع هذه الإثنية وفقا للمقاربة، الأمنية إلى حين وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002م أين تغيرت معه الإستراتجية السياسية التركية لحل القضية الكردية (شرق جنوب الأناضول) كحل بديل لجانب المقاربة الأمنية، يتمحور هذا المقال حول إشكال أساسي مفاده: إلى أي مدى انعكست عملية التنمية الاجتماعية للأكراد كحل للقضية الكردية على تحقيق الأمن القومي التركي؟

وللإجابة على الإشكالية نستند إلى الفرضيات التالية:

- بقدر ما كانت هناك رغبة في الحصول إلى حالة توافق في الرؤى والمصالح والابتعاد عن التناقضات من خلال تبني ميكانزمات فعالة لإدارة الأزمة (القضية التركية)، كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن القومي التركي.
- يؤدي عدم الاستقرار الأمني في جنوب شرق تركيا إلى تقويض المقاربة لحل القضية الكردية.

I.1- الإثنية الكردية الأصول والتوزيع الجغرافي بتركيا: على الرغم من الاختلافات العميقة بين آراء المؤرخين وعلماء التاريخ حول أصل الأكراد، إلا أن الاتفاق العام يثبت بأن الشعب الكردي هو نتائج التمازج بين السكان الأصليين بجبال زاغروس أصلهم الأول، والأقوام الوافدة الآرية على مر العصور[1]، كما يضيف الأستاذ أحمد تاج الدين في كتابه الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، أن الأكراد شعب هندو -إيراني من الجنس الآري قدموا إلى مناطق كردستان في عهد ما قبل التاريخ وتفرعوا إلى أربعة شعوب هي (كرمانج، كوران، لور، كرهر) وهم من أقدم الشعوب الآرية، ودينهم الأصلي كان الزرادشية قبل اعتناق الإسلام، تميزهم بالنزعة الطائفية – القبلية والعشائرية – التي تعد عاملا رئيسيا في تنظيمهم الاجتماعي[2].

أما فيما يتعلق بنطاق تواجدهم الجغرافي، فيمكن اعتبار المنطقة الكردية هي تلك المنطقة الممتدة في جنوب شرق تركيا وشمال العراق وغرب إيران وتمتد في نتوء محصور شمال شرق سوريا، ينطلق على هذه المنطقة تاريخيا اسم "كردستان"، ويعتبرون "شعب دون وطن"، عملت السياسة الإمبريالية الاستعمارية على تشتيته بين الدول (سوريا، العراق، تركيا، إيران، لبنان، أرمينيا، دول أسيا الوسطى)، ويعد الأكراد من أهم الأثينيات بتركيا، التي وصل عددهم بها لما يقارب 48,3% من مجموع سكنتها وفقا لإحصاء عام 2022م، يتركزون بها في المناطق الشرقية الجنوبية والجنوبية الشرقية، مثلما هو موضح في الخريطة التالية:

الشكل (1) : خريطة تبين التوزيع الجغرافي للإثنية الكردية بتركيا

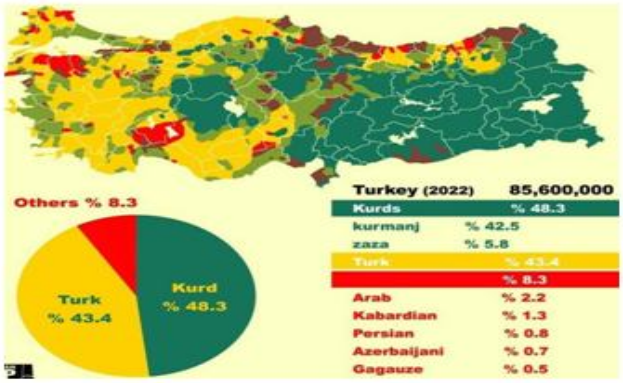

المصدر : Turkey Ethnic Map , Year 2022

يتحدثون اللغة الكردية بالإضافة إلى لهجات تميز بعض الأقاليم عن غيرها فمثلا لهجة الكورمانجي يتحدث بها أكراد تركي وسوريا وشمال العراق وأرمينيا كما يتميزون بعض الميزات الثقافية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط[3].

2.I- الواقع الاجتماعي للأثينية الكردية بتركيا:على الرغم من المخزونات الوفيرة للثروات الطبيعية والمعدنية التي تتمتع بها مناطق جنوب شرق تركيا، إلا أنها تعاني أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة، ومعدلات نمو اقتصادية منخفضة، ذات الأغلبية التركية والأخرى التي يقطنها الأكراد، سواء كان ذلك من حيث التوزيع غير العادل للثروات والموارد، أو كان من حيث تمركز المشاريع التنموية، كالمصانع، الشركات الاقتصادية، الجامعات...الخ، حيث يعيش في هذه المنطقة حوالي 44,7% من الأسر تحت خط الفقر، وارتفاع نسبة البطالة ب 15% وفق للتقارير الحكومية، وانخفاض مستوى دخل الفرد المقدر ب 700 دولار سنويا مقارنة بنصيب الفرد السنوي في المناطق ذات الأغلبية التركية الذي يبلغ ما يعادل 5000 دولار سنويا، إضافة لنسب عالية من التخلف التعليمي والصحي الناتج عن ممارسة سياسة التميز العنصري العرقي ضد الأثينية الكردية، ترجع الحكومات المتعاقبة هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي إلى تدني مستوى الأمن نتيجة للنشاط العنيف للحركات الانفصالية الكردية في هذه المناطق[4].

3.I- مراحل تطور القضية الكردية داخل تركيا: مر تاريخ هذه الآثينة بالعديد من المراحل التاريخية العاصفة تحت راية العديد من الإمبراطوريات الآشورية والفارسية والرومانية[5]، فأصبح للإمارة الكردية حكم ذاتي خاص بهم، فقدوه باستيلاء الحكم الفارسي عليهم، ثم بقدوم الإسلام عاد حكمهم الذاتي تحت رعاية الخلافة الإسلامية، فساهمت هذه الآثينة في التاريخ الإسلامي بمحاربتهم السلاجقة والتتار والمغول كما ساعد الأكراد الخلافة العثمانية في دحض الإمبراطورية الفارسية أو المد الشيعي نحو البلاد بدليل معركة غالديران الشهيرة عام 1514م التي وقعت في أغلب الإمارات الكردية إلى جانب الدولة العثمانية، ثم تلتها اتفاقية عام 1639م، التي جاء فيها الحل النهائي للنزاع الفارسي العثماني حول المنطقة، فقسمت على إثرها كردستان إلى دولتين حيث تحصلت الدولة العثمانية على الجزء الأكبر منها[6].

حيث فوض السلطان سليم المستشار الكردي إدريس البلديسي بإدارة المناطق الكردية حيث توصل إلى اتفاق مع الأكراد مفاده[7]:

- الحفاظ على حرية واستقلال الإمارات الكردية.
- الاعتراف العثمانية بالحق الوراثي للأمراء الأكراد من حكم إمارتهم.
- على الأمراء الأكراد مساعدة الدولة العثمانية في حروبها
- يجب على الإمارات الكردية أن تدفع الرسوم والضرائب للسلطان العثماني.

عرفت هذه الأثينية خلال المرحلة العثمانية نوعا من الاستقرار النسبي تمتعت فيها بحكم ذاتي للسلطة العليا على شكل إمارات ومماليك لم تكن تتدخل فيها السلطة العثمانية إلا للضرورة وفي حالات الطوارئ، ساد الهدوء على هذه العلاقة لغاية هزيمة فيينا عام 1683م، التي زادت من الهاجس الأمني للسلطة العليا، ما جعلها تتدخل مباشرة في تلك المماليك وتشتتها.

استخدمت الدولة العثمانية الأكراد كحاجز عسكري ضد الروس للقضاء على حركات انفصالية أخرى كالحركة الأرمينية مما أدى لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشرت المجاعات والجفاف[8].

دخلت القضية الكردية منعطفا جديدا بعد تقسيم دول الحلفاء ما تبقى من الدولة العثمانية، في إطار ما يعرف باتفاقية سايكي بيكو عام 1916م التي تعد بمثابة التقسيم الثاني لمنطقة كردستان والأمن الكردي، فقد وضع جزء منها تحت نفوذ تركيا، وألحق جزء آخر بالدولة العراقية المنتدبة تحت الوصاية البريطانية، وجزء ثالث بسوريا[9].

ثم بعد الحرب العامية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية عمل الحلفاء على إقامة دولة كردية عبر معاهدة سيفر خلال عام 1920م في كردستان تركيا والموصل ووضحت هذه الاتفاقية شرط قبول عصبت الأمم لها، وإقرار تركيا بعدم التعرض لها[10].

فتحالف الأكراد مع تركيا من خلال مؤتمر أرضروم 10-13 جويلية 1919م ومؤتمر سيواس 11 سبتمبر 1919م كجزء لا يتجزأ من الحركة الكمالية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك التي هدفت بالأساس الحفاظ على وحدة تركيا وتحريرها.

على الرغم من ذلك بقي مصير استقلال الدولة الكردية مربوط بمجهول (قبول عصبة الأمم) وبقيت الاتفاقية فيما يخص المسألة الكردية حبرا على ورق، ما قابله الطرف التركي بقيادة مصطفى كمال أتاتورك من خلال الميثاق الوطني التركي 28 نوفمبر 1920م الذي خاطب فيه الشعب لتحقيق وحدة تركيا وتحرير أراضيها والتمسك بكل شبر فيها (الموصل) ثم قامت تركيا من خلال شنها لحروب ضد المستعمرين باسترجاع جل أراضيها بما فيها المناطق الكردية بعد تصفيتها للوجود الفرنسي بفضل تحالفها مع العشائر الكردية ما عدى ولاية الموصل التي بقيت تركيا وبريطانيا في نزاع حولها، لم تتمكن من إيجاد حل لها خلال مؤتمري لوزان الأول 27 أكتوبر 1922م، إلى غاية مؤتمر لوزان الثاني عام 1923م، التي حدد حدود تركيا الحديثة وضم الموصل إلى العراق ولم ينص على إقامة دولة كردية، فنبعت بذلك الأثينية الكردية والوطن الكردي (كردستان) مقسم بين 5 دول هي العراق، سوريا، تركيا، إيران، أرمينيا.

ما ميز هذه المرحلة هو الطرح الدولي الرسمي للمسألة الكردية وحقوق الأثينية في كيان سياسي ذاتي مستقل من جهة، وتبين أن مشكل هذه القضية لم يكن الدولة العثمانية كما يضن زعماء الأكراد.

تعاملت تركيا مع هذه القضية منذ قيام الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923م بزعامة مصطفى كمال أتاتورك على أنها مسألة أمنية، لم يحصد الأكراد خلالها إلا خيبات الأمل، فقد نفد الرئيس التركي مشروع الدولة التركية من خلال تطبيقه الصارم لمفهوم الكمالي عن الأمة في تركيا، إذ يعتبر القومية التركية المشكل الاجتماعي الوحيد للنسج التركي متجاهلا التنوع والتعددية التي يتميز بها المجتمع التركي، فلم يعترف أتاتورك بغير الأتراك، ولم يعتبر الأكراد أقلية حتى، وكان أول ما أصدر قانون يمنح استخدام غير اللغة التركية، وبالتالي منع تداول اللغة الكردية التي كانت متداولة بشكل عادي قبل ذلك[11]، فهو ينكر في تفسيره القانوني وجود وحماية الأقليات الأثينية محاول بذلك إقامة دولة موحدة متجانسة قوميا وثقافيا، على اعتبار أن الاختلاف الثقافي بمثابة تهديد حقيقي للوحدة الوطنية، وبناء على المفهوم الكمالي العلماني للأمن التركي، جرى اضطهاد لأي تعبير عن الهوية الكردية،فتجنبا لنفس مصير الدولة العثمانية أصدرت الحكومة مرسوما مفاده غلق المدارس والجرائد والجمعيات الكردية، ومع الأكراد من إظهار ملامحهم القومية والثقافية، فحل أول جمعية وطنية كانت تضم 72 نائبا كرديا ونفى العديد من المثقفين والزعماء الأكراد نظيرة توجهاتهم القومية، ومنع استخدام كلمت كردستان وفقا للمادة 312 من قانون العقوبات والمواد (6-7-8) من قانون مكافحة الإرهاب، كما رضت الحكومة التركية تسميتهم بالأكراد وأطلقت عليهم اسم أتراك الجبل واعتبرتهم أتراك يجب تمدينهم[12].

جاء رد الفعل الإثنية الكردي عنيفا توجاه السياسة الإقصائية التركية المبنية بالأساس على المقاربة الأمنية فتجلى رد الفعل من خلال مجموعة من الثورات كمحاولة لتغير الوضع الاجتماعي الهوياتي للأكراد عل أهمها ثورة الشيخ سعيد ببران التي اندلعت خلال عام 1925م، ثم ثورة أرارات عام 1930م، ثم ثورة درسيم عام 1936م، أحدثت هذه الثورات حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني بالبلاد، اعتمد إزائها كمال أتاتورك سياسة التهجير القصري للمكون الكردي من جنوب شرق الأنضول إلى غربه، في ظل ظروف قاسية مناخية وإنسانية (الجوع-المرض-البرد-الفقر) فتحولت بذلك إلى سياسة إبادة معلنة ومطبقة من طرف الحكومات التركية ضد الأكراد[13].

لم تضع وفاة الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك عام 1938م حدا للإجراءات التعسفية في حق الأقلية الكردية، فبالرغم من انتقال الحكم من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية سنة 1946م، إلا أن وضع الأكراد ضمن الفرق البرلمانية كمحاولة لاحتوائهم من قبل السلطة المركزية، ونظرا لمرور تركيا بفترة الانقلابات العسكرية ابتداء من عام 1960م، عانت هذه الاقلية الإثنية من سياسات التتريك القاهرة، والتهجير والنفي والاعتقال والتمييز العنصري ضد المواطنين الشرقيين

كما أسموهم آنذاك[14]، مبررين ذلك باحتواء اليسار، الخطر الشيعي، مكافحة الإرهاب، حماية وحدة الدولة القومية التركية، إلى غاية تأسيس حزب العمال الكردستاني الاشتراكي(PKK) في 27 نوفمبر 1978م، الذي شكل رسميا "جيش قوات كردستان" وانتهج الكفاح المسلح ضد الدولة التركية، بقيادة عبد الله أوجلان، كمرحلة عميقة من الوعي القومي الكردي الذي بلغ أوجه في فترة انتعاش اليسار الماركسي بتركيا ، الذي يحدد هدفه الأساسي بالانفصال عن تركيا كحل نهائي للمسألة الكردية، فاعتمد مسارين هما: مسار الكفاح المسلح(حرب العصابات) داخليا، والكفاح السياسي خارجيا للتعريف بالقضية الكردية في المحافل الدولية لجلب الدعم الخارجي لتحقيق الاستقلال الذاتي[15]، خاصة من الدول المعادية للسياسة التركية (اليونان-أرمينيا-روسيا-بلغاريا-ألمانيا) .

الأمر الذي جعل تركيا تعده منظمة إرهابية انفصالية، واعتمدت القوة العسكرية للتعامل مع تمرده في المناطق الجنوبية الشرقية، فاتخذت الدولة عدة إجراءات منها:

-تشكيل قوات "حراس القرى" لحماية القرى المتضررة من هجمات عناصر الحزب وأفراد هذه القوات التطوعية، جميعهم من العشائر الكردية الموالية للدولة .

-فرض حالة الطوارئ على المناطق الكردية الأكثر تعرضا لهجمات عناصر الحزب.

-قمعه عسكريا، من خلال إرسال عشرات الآلاف من الجنود والطائرات، والدبابات، والصواريخ لمهاجمة معاقله في الجبال.

-اعتماد سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها بغرض تدميرها إن تطلب الأمر لمحاربة مقاتلي الحزب.

جاء حزب العدالة والتنمية على أنقاض المرحلة التي سبقت اعتلاءه السلطة في تركيا، حاملا إيديولوجية جديدة تماما ملونة بألوان الأطياف السياسية والاجتماعية خاصة الدينية، تقترح مبدأ جديدا سماه زعماء هذا الحزب الرؤية الجديدة لتركيا، والتي اعتمدوا فيها على أدوات جديدة تماما عل أهمها الانفتاح الداخلي ودمقرطة الحياة السياسية التي شملت مجموعة من الإصلاحات الجذرية والتغيرات الجوهرية اتجاه العديد من القضايا الحاسمة خاصة القضية الكردية، تجلى ذلك في خطاب الرئيس طيب رجب أردوغان في ديار بكر عام 2005م، حيث أكد التزامه بحل القضية الكردية من خلال التحول الديمقراطي والتقدم الاقتصادي معترفا بأخطاء الحكومات السابقة التي تناولت القضية الكردية بمنظور أمني بحت[16].

وعلى الرغم من إيمان الحكومة الجديدة بضرورة العمل العسكري والأمني لحل القضية إلا أنه غير كاف و لم يعد الأسلوب الوحيد في احتواء القضية، فاتخذت سياسات متعددة للتخفيف من تداعيات الحل الأمني والعسكري من خلال إعلانها لمبادرتين:

_الأولى خلال عام 2009م، تحت مسمى: الانفتاح الكردي، والتي ضعفت بعد هجومات حزب العمال الكردستاني على محافظة ديار بكر عام 2009م، وتزايد عمليات العنف بين الطرفين، حيث بعد عام 2012م العام الأكثر عنفا بجنوب شرق تركيا، راح ضحيتها 700 نسمة (200 جندي تركي-400 مقاتل كردي-90 مدني تركي)،

_الثانية عام 2013م، وبغرض إنهاء المواجهات العسكرية العنيفة أطلقت الحكومة التركية مبادرة جديدة بعنوان: مبادرة السلام (عملية المصالحة الوطنية)، جاء خلالها تفاوض مع الزعيم عبد الله أوجلان، ما يعني اعتراف أول من نوعه من طرف الحكومة التركية بشخص عبد الله أوجلان كممثل رئيسي لحزب العمال الكردستاني[17] والأكراد بتركيا، وسميت بعملية إميرلي كذلك لإنهاء الصراع فوضعت بموجبها خطة من ثلاث مراحل شملت:

- المرحلة الأولى: الانسحاب التدريجي لقوات حزب العمال الكردستاني من الأراضي التركية.
- المرحلة الثانية: الإصلاح الديمقراطي من جانب الحكومة التركية .
- المرحلة الثالثة: إدماج حزب العمال الكردستاني في الحياة السياسية والمدنية بعد نزع سلاحه.

و بالرغم من سلسلة المفاوضات الماراطونية، وتوصل الحزب لسحب جزء من قواته من داخل تركيا إلى شمال العراق، إلا أن هذا المسار قد توقف في 22 جويلية 2015م، تحججا بخيبة أمل الحزب في حجم ونوع الإصلاحات المنجزة من طرف الحكومة التركية، فعاد حزب العمال الكردستاني لممارسة حرب العصابات.

على الرغم كذلك من جهود الحكومة التركية في تشكيل لجنة عقلاء تتألف من 63 عضو من أجل مشاركة الشعب في تفاصيل عملية السلام وتعزيزا للدعم الشعبي لها، إلا أن الحزب اعترض على عدم إشراك المنظمات غير الحكومية الخارجية، ولا الأحزاب السياسية الأخرى، ولا القادة المهمون في مختلف جماعات الرأي والمثقفون في هذه العملية.

عرقل تطور مسار القضية الكردية تحقيق الرغبة التركية بالانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، ما جعل السياسة التركية الجديدة تعتمد إستراتيجية إصلاحية شاملة، أطلقها الرئيس طيب رجب أردوغان، شملت على إدخال حزب العمال للبرلمان التركي(80نائب)، ضمن سلسة إصلاحات سياسية، كما سمحت للأكراد باستخدام اللغة الكردية للتعامل والتعليم، وممارسة حرية المعتقد، كما حقق الرئيس أردوغان إصلاحات سياسية تتعلق بالنظام السياسي التركي وإنهاء سيطرة المؤسسة العسكرية عليه، التي كانت تعتبر العدو الرئيسي لحزب العمال الكردستاني بتركيا.

ثم ذهب لا يعد من ذلك، لحدود الاعتذار من الشعب الكردي تحت مسمى: "المصالحة مع الذات"، إذ تقدم رسميا باسم الدولة التركية بالاعتذار عن مجزرة ديرسيم، التي قام بها حزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ضد الشعب الكردي.

وواصل الرئيس رجب طيب أردوغان مساعيه في حل الأزمة من خلال باب آخر لم تطرقه الحكومات التركية السابقة إلا وهو باب التنمية الاجتماعية، بهدف إحلال السلام بالداخل ومواجهة التهديدات الخارجية، في دول الجوار الإقليمي، باعتماد مقاربة تصحيحية تجاه الوضع القائم على حدودها بهدف خلق جوار إقليمي بأقل قدر من التهديد، لترسي دور اللاعب النشط وفقا لمبدأ تصفير المشكلات مع جيرانها في ظل الفوضى الناشئة في كل من يوريا والعراق من جهة، ومواجهة المد الكردي من جهة أخرى، وعله عملت تركيا على إقامة توازن بين المصالح القومية في الداخل ومواجهة التحولات البنيوية في الخارج، بخلق أمن جواري بهدف إحلال "السلام بالداخل والخارج"[18].

I.4- مقاربة التنمية الاجتماعية التركية الانجازات والحدود: لقد كان لتكاليف العمليات العسكرية المباشرة بين مقاتلي الحزب والجيش التركي والوضع الأمني المنفلت الأثر البالغ على قطع الطرق في جنوب شرق تركيا وتحطيم البني التحتية، وتدمي القرى والتجمعات السكنية، وتغيير النسيج المجتمعي لتلك المناطق فأوصلها لحالة شلل، ما أوقف الاستثمارات ومراكز البيع والتوزيع والفروع المصرفية، فاضطر أصحاب المصانع لإغلاقها، وتراجعت تربية المواشي الذي كان نشاطا مزدهرا بالمنطقة.

تعود جذور هذه المقاربة التنموية إلى فترة حكم الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال، الذي نادى بضرورة تحسين الوضع المعيشي للأقلية الإثنية الكردية في سبيل حل قضيتها، فطرح حزمة من المشاريع التنموية التي من شأنها القضاء على كثير من مظاهر الوضع المعيشي الاجتماعي المتدني كالفقر والبطالة، كان من أبرزها:

✓ مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول(GAP): الذي توقف بوفاة الرئيس عام 1993م، والذي أعاد تفعيله الرئيس رجب طيب أردوغان لعدة اعتبارات أهمها إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية للمنطقة الكردية، قصد إبطال الدوافع الاجتماعية للقضية الكردية، فاعتمد أردوغان مجموعة من المشاريع ذات البعد الشمولي المرتكزة على استخدام الموارد المائية كركيزة أساسية لعملية التنمية، حيث تشمل زيادة في توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع مساحة الأراضي المرورية، كما يدعم المشروع القطاع الصناعي من خلال توسيع وتنمية الصناعات الزراعية ما يعود بالنفع على تنمية المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم...الخ، فضمن هذا المشروع سعت الحكومة التركية لإقامة 22 سد و 19 مركز توليد للكهرباء، حيث تمثلت الأهداف الإستراتيجية من خلاله في:

- تحويل المناطق الكردية (جنوب شرق تركيا) خصوصا محافظة ديار بكر إلى مراكز جذب للشركات الصغير المتوسطة والكبرى.

- خلق 208 مليون منصب عمل.
- إزالة الفحوى بين المناطق الكردية وغيرها من خلال ربطها بشبكة طرق واتصالات، وتحسين البني التحتية باختصار تحويل تلك القرى الكردية إلى مدن، بغرض تشجيع الهجرة التركية إليها، وتغيير النسيج المجتمعي لصالح الأغلبية التركية، وإلغاء مشكل تمركز الإثنية الكردية بتلك المناطق للحيلولة دون استخدامها من طرف مقاتلي الحزب.
- استخدام ورقة المياه للضغط على دول الجوار الإقليمي كون هذه السدود أنشأت على ضفاف وروافد نهري دجلة والفرات المصدرين الأساسيين للمياه بدولتي سوريا والعراق، قصد محاصرة الدعم الخارجي لحزب العمال الكردستاني، والتفاهم الدبلوماسي للتعاون في القضاء عليه.

شهدت المناطق الكردية بتركيا تغيرات ملحوظة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فمثلا ارتفعت قيمة الصادرات في المنطقة من 689 مليون دولار عام 2002م، إلى 8.684 مليار دولار عام 2018م، بينما ارتفعت قيمة الواردات من 373 مليون دولار عام 2002م إلى 5.725 مليار دولار عام 2018م[19].

كما ارتفع حجم الكتلة المالية المستثمرة بالمشروع من 5.178 مليار دولار عام 2008م، إلى 5.540 مليار دولار عام 2018م .

أما فيما يخص وضعية البني التحتية فقد بلغت مسافة الطرق المعبدة 6592 كلم ، ولغ عدد المطارات المفتتحة بالمنطقة عام 2018م ثمانية مطارات موزعة على مدن المنطقة، عوض مطارين عام 2002م.

وفيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي، فقد ارتفعت نسبة توفرها ل: 69% من السكان عام 2002م ، إلى 91% من السكان عام 2018م.

على صعيد المؤشرات الاجتماعية افتتح أزيد من 71 مؤسسة للخدمات الاجتماعية، وتم تسليم ما يقارب 38769 منزل، وانخفاض عدد الأطفال الذين يموتون أثناء الولادة حيث بلغ عام 2002م 48.3‰ ، إلى 12.6‰ عام 2018م.

وعلى صعيد الاستثمارات فإن سياسة فك العزلة عن هذه المناطق وتسهيل طرق المواصلات وتوصيل الكهرباء والماء الى أبعد النقاط ذات الأهمية الاقتصادية الاستثمارية، وتحسين المستوى المعيشي للسكان بها وتغيير بنية النسيج الاجتماعي، كلها عوامل جعلت القاع الاستثماري يعيد وجهته نحوها، كما خصصت الحكومة قروضا تقدر ب 50 ألف ليرة لكل مستثمر، حيث تعفي أصحاب القروض من السداد لمدة ستة أشهر، ثم سداد القرض على مدة سنتين دون أي فائدة، فارتفت نسبة الاستثمارات المخصصة لهذه المناطق.

كما أن معدلات البطالة قد تراجعت بنسبة عالية في بداية المشاريع ثم بقيت هذه النسبة تتراوح بين الانخفاض والزيادة جراء الوضع الأمني الذي يوقف مرات عديدة مسار التنمية(المشاريع) على الرغم من أن هذه المشاريع كان هدفها الخفي إشغال فئة الشباب واستثمارهم للحيلولة دون استقطابهم من طرف الحزب للقيام بأعمال إرهابية.

فبحلول عام 2018م وصل عدد الأيدي العاملة بالمنطقة إلى 234 ألف و 958 عامل، بالمقارنة مع عام 2002م الذي كان عدد العمال فيه يقارب 39 ألف و120 عامل كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (2) : رسم بياني يوضح ارتفاع مناصب العمل في المحافظات التركية

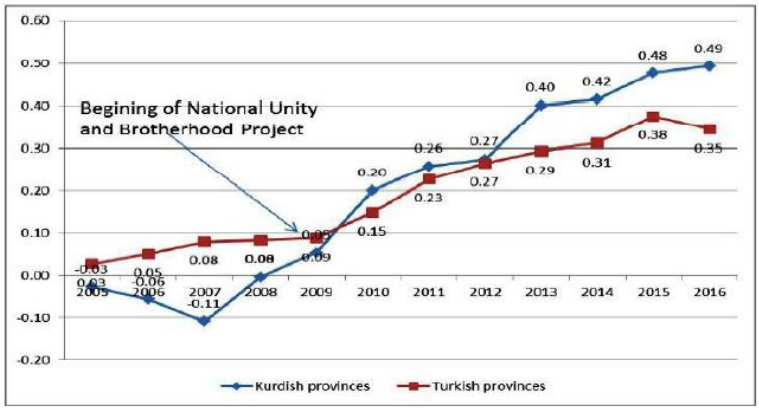

المصدر : سمية حوادسي(2021)، جدلية الامن والتنمية في السياسة التركية تجاه الاقلية الكردية بعد 2002م، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 10(03)،الجزائر: جامعة باتنة 1، ص ص 630-645.

بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية الأخرى حاربت المقاربة التنموية للحكومة التركية من خلال المشروع الجهل الذي كان يدفع بالأكراد للإنظمام إلى العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني الذي حاول نشر أفكاره والتوسع داخل شرائح المجتمع غير المتعلم، كما مارس سياسة إقصائية ضد قطاع التعليم بمنطقة جنوب شرق تركيا حيث اغتال المدرسين وأحرق المدارس لتجهيل الشباب ما يسهل عملية استقطابهم للانخراط في صفوف الحزب، حيث قضى هذا الحزب على 1204 مدرسة في محافظة ديار بكر وحدها.

هذا الوضع التعليمي شبه المنعدم لمنطقة جنوب شرق الأناضول قابلنه الحكومة التركية بسياستها التنموية فقد تم فتح 31 ألف 983 فصل دراسي بحلول عام 2018م وبلغ عدد الجامعات 9 عام 2018م عوض جامعتين فقط عام 2002م، فارتفع عدد الطلاب الأكراد من 32 ألف و278 طالب عام 2002م إلى 180 ألف و 362 طالب عام 2018م[20].

كما أن قطاع الصحة يعد أحد المؤشرات الاجتماعية بالغة الأهمية الذي عرف ازدهارا ملحوظا حيث ازداد عدد المستشفيات من 63 مستشفى عام 2002م ليصل إلى 128 مستشفى، وارتفع عدد الأطباء من 1863 طبيبا عام 2002م إلى 5555 طبيب عام 2018م.

✓ إضافة لمشروع تنمية جنوب شرق الأنضول اعتمدت الحكومة التركية بقيادة الرئيس طيب رجب اردغان مشروع أخر بعنوان "الإجراءات حول قضية المهجرين ومشروع العودة إلى القرى وإعادة التأهيل بتركيا" عام 2005م فيضمن تعويض المهجرين والمتضررين من العمليات العسكرية الأمنية بتركيا، والضحايا الذين تحملوا الأضرار الناشئة عن الإجراءات العسكرية المتخذة لمكافحة الإرهاب.

هذه الإستراتجية التنموية التي حاولت الحكومة التركية تحقيق مستوى ولو متوسط من الاستقرار والأمن تعاملت بها مع هذه الإثنية بالمنطقة الحدودية بينها وبين دول جوارها إيمانا منها أن الاستقرار محقق من خلال التنمية سيقلل من الهجمات الكردية ضدها، فانتهجت شراكة طاقوية مع إقليم كردستان العراق الحاصل على وضع دستوري مستقل عام 2017م، بالإضافة إلى مقاربتها العسكرية الأمنية على الحدود لخلق طوق يمنع الحزب من التهديد داخليا.

كما تعاملت مع منطقة شمال سوريا التي تدخلت عسكريا بها بسبب التهديد الكردي للأمن القومي التركي بنفس المنظور، فقد حاولت تركيا تحقيق تبادل تجاري مستقر مع شمال سوريا لإحداث استقرار نسبي بها كطوق كذلك لتحصين الداخل التركي.

II- الخلاصة :

إن أهمية أكراد تركيا تكمن في كبر عددهم في الداخل التركي، وتوزيعهم الجغرافي الذي جعلهم يتمركزون في النقاط الحدودية لتركيا مع دول الجوار، ومنطقة جنوب شرق تركيا الغنية بالثروات الطبيعية سيما المياه التي تعتبرها تركيا بديلا حيويا عن النفط، إضافة للمنحى التصاعدي الذي عرفته المسألة الكردية منذ تأسيس الدولة العثمانية مرورا بالجمهورية التركية، وما شكلته عسكرة القضية من خلال ظهور حزب العمال الكردستاني، الذي عمل على تكريسها كمصدر تهديد استراتيجي للأمن القومي التركي داخليا وخارجيا على اختلاف المراحل التي مرت بها تركيا.

فالتداخل بين التحديات الداخلية المجتمعية والأهداف السياسية الإستراتيجية لهذا الحزب جعلت من حكومة حزب العدالة والتنمية تنتهج منحى آخر ينبع من هذه التحديات المجتمعية، فصاغت مقاربتها التنموية لهذه المنطقة قصد إلغاء الأسباب المجتمعية الكامنة وراء المطالبات الكردية بالاستقلال الذاتي.

يجب الإقرار بأن التنمية الاجتماعية للأكراد منذ عام 2005م انعكست إيجابيا على تحقيق الاستقرار النسبي بالمنطقة الكردية، وتقليل عدد الهجومات الارهابية، وتحققت محاصرة أكبر لمقاتلي حزب العمال الكردستاني، كما أن هذه التنمية ساهمت في تغيير التوزيع السكاني لتركيا ككل، ناهيك عن التوزيع داخل المنطقة الكردية، والذي كان له الأثر البالغ في دفع عجلة التنمية الاجتماعية، وتقليص الفجوة بين المستوى المعيشي لهذه الأقلية الإثنية والأتراك.

ولكن تبقى المقاربة التنموية رهينة المقاربة العسكرية نظرا للرؤية الصراعية لحزب العمال الكردستاني، كونه يحصر حل قضيتهم في الانفصال التام عن تركيا، ويستغل كل فرصة سانحة لتحقيق حلمه من جهة، ونظرا لانعدام الثقة بينه وبين الحكومة التركية، ولعلاقة التلازم المطلق بين الاستقرار الأمني والتنمية من جهة أخرى، بالتالي التوصل لحل القضية الكردية يبقى مرهون بمدى القدرة على توفير الأمن وتحقيق التنمية على نحو متكامل.

فمن خلال هذه الدراسة توصلنا الى أنه لا أمن بلا تنمية ولا تنمية بلا أمن.

IV- الإحالات والمراجع :

[1]: ويفي خيرة(2004)، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الاقليمي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري:الجزائر، ص36.

[2]: أحمد تاج الدين(2000)، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن، الطبعة الأولى، مصر:الدار الثقافية للنشر، ص12.

[3]: عبد الرزاق محمود أسود(1986)، موسوعة العراق السياسية، الجزء السابع، العراق:الدار العربية للموسوعات، ص17.

[4]: البدور (2016)، المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020: دراسة مستقبلية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ص37.

5 : Eric Rouleau(1996), Histoire Des Kurdes, Encyclopedia universalise,(13) 104, Paris, p381.

[6]: ويفي خيرة ، المرجع السابق، ص43.

[7]: سمية حوادسي(2021)، جدلية الامن والتنمية في السياسة التركية تجاه الاقلية الكردية بعد 2002، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،10(03)، الجزائر: جامعة باتنة1، ص ص630-645.

[8]: ويفي خيرة ، المرجع السابق، ص44.

[9]: سمية حوادسي، المرجع السابق، ص634.

[10]: ويفي خيرة ، المرجع السابق، ص67.

11: فيصل غدير غازي(2012)، مواقف الحكومة التركية ونشأة المسألة الكردية: دراسة تاريخية 1923-2012 ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق: جامعة المستنصرية، ص21.

[12]: سمية حوادسي، المرجع السابق، ص634.

13: رضوان وليد(2011)، العرب والاتراك من نور الدين الى ارسلان –غول-أردوغان، سوريا: دار النهج، ص28.

14: معمر فيصل خولي(2014)، المسألة الكردية بتركيا من الانكار الى الاعتراف، العراق: مركز الروابط والبحوث والدراسات الاستراتيجية، ص13.

[15]: تقي الدين بطيوش و محمد صالح جمال(2014)، تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي 1983-2013، ماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945: سطيف، ص34.

16: يلماز أنصار اوغلو(2013)، مسألة تركيا الكردية وعملية بناء السلام، مجلة رؤية تركية، (7)، تركيا: مركز سيتا، ص ص 7-18.

17: كوسا طلحة(2017)، صعود وهبوط مبادرات السلام الكردية التي أطلقها حزب العدالة والتنمية، 6(4)، تركيا: مركز سيتا، ص ص 125-152.

[18]: محفوظ عقيل(2012)، تركيا والاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، ص86.

[19]: ابو جواد محمد(2019)، مشروع تنمية جنوب شرق الاناضول "غاب" هل يصلح السد ما افسده المشروع، على الخط: https://bit.ly/3nakjvd، (تاريخ الزيارة:2021/1/12).

[20]: سمية حوادسي، المرجع السابق، ص643.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أمينة قصراوي ، (2022)، **التنمية الاجتماعية للأكراد وانعكاساتها على الأمن القومي في تركيا** ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 14(02)/ 2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة . ص.ص 227- 236.